



الدليل الإداري التنظيمي

جمعية تطوير المؤسسات الخيرية بمنطقة جازان
(مطورون)

سياسة جمع التبرعات

اعتمدت من مجلس الإدارة في الاجتماع التاسع
يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٤٤١٩ هـ الموافق ٢٤ / ٩ / ٢٠١٩ م

سياسة جمع التبرعات

مقدمة

الغرض من هذه السياسة التعرف بالبادئ والإرشادات الخاصة لجمع الموارد المالية من مختلف المصادر للجمعية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة في جمع التبرعات والمسؤوليات المحددة لجامعي التبرعات ومانحيها، وفيما يتعلق باستخدام الأموال والمسؤولية عنها.

البيان

تضمن الجمعية وكل ما يتبعها على حدة أن:

1. تعمل على الدوام بطريقة تتسم بالعدالة والأمانة والاستقامة والشفافية.
2. تلتزم، في جميع أنشطتها، بقوانينها السارية ولوائحها وبمبادئها وممارساتها.
3. يع تبرمج لس إدارة الجمعية أنف سهم مسؤولين أمام من قدموا إ ليهم الأموال. وع ليهم الامتناع عن استخدام الرسائل أو الرسوم والصور التي تستغل بؤس الإنسان، أو تمس، بأي شكل من الأشكال، بكرامته.
4. لا يستغل من سوبو الجمعية موقعهم لتحقق منفعة شخصية. وع ليهم ألا يقبلوا كتعويض سوى أجرهم أو الأتعاب المحددة لهم.
5. تلتزم الجمعية بأي لائحة تصدر من الجهات المشرفة عليها، بشأن حقوق المتبرعين. و يحق للمتبرعين، أولاً وقبل كل شيء، الحصول في حينه على المعلومات الكاملة عن كيفية استخدام أموالهم.

٦. تُستخدم جميع الأموال التي تم جمعها في الأغراض التي لذي جُمعت من أجلها، وذلك خلال الفترة الزمنية التي اتفق عليها.

٧. تبقى تكلفة جمع التبرعات في جميع الأحوال محدودة في نسبة مئوية من الدخل مقبولة عامة داخل أو ساط مهنة جمع التبرعات ومن الجمه هور. ويكون هناك توازن مناسب بين التكاليف والدخل والجودة.

٨. يظل نظام محاسبية معترف به لتتبع حركة التبرعات ومراقبتها. وإعداد تقارير دقيقة في حينه ونشرها علناً، متضمنة المبالغ التي تم جمعها وكيفية إنفاقها والنسبة الصافية المخصصة للهدف أو للنشاط.

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع الأفراد الذين يتولون جمع التبرعات من القطاع العام أو الخاص أو غير الربحي أو من المصادر الأخرى. ويُدعى أولئك الذين يُستخدمون لجمع التبرعات على توقع مدونة القواعد الأخلاقية والسلوك المهني.

المراجع

اعتد مد جس إدارة الجمعية في الاجتماع (التاسع) في دورته (الأولى) هذه السياسة في يوم الثلاثاء

ب تاريخ ٢٥ / ١١ / ١٤٤١٩ هـ الموافق ٢٤ / ٩ / ٢٠١٩مو تحل هذه السياسة محل جميع سياسات قواعد السلوك الموضوعة سابقاً.